لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
Committee for Resolution of Securities Disputes

قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
44/186	4431/ل/د2/2023م لعام 1444هـ	1444/10/24هـ، الموافق 2023/05/14م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	عقود خاصة	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنَّ المدعي تقدَّم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في تاريخ 1444/04/01هـ بصحيفة دعوى ضد المدعى عليه، جاء فيها ما نصه: "في بداية الأمر تم طرح تغريدة من صاحب المعرف (- -) في تويتر بأنه يوجد عروض وتمويل وخصم على عمولات التداول لمن يفتح حساب في شركة (أ) عن طريق شخص (أ) بالإضافة إلى هدية توصية تم فتح الحساب وتم إرسال توصيه شركة (ب) وأنا كنت أملك في نفس الشركة من قبل أن يرسلها قلت له بأني أملك في الشركة وعرض على بأن اشترك مع بمبلغ (2,500) ريال لتقديم المشورة وإدارة المحفظة تم الاتفاق مع المدعي عليه صاحب معرف تويتر (- -) بتقديم التوصيات والمشورة بمبلغ اشتراك (2,500) ريال على أن تكون التوصيات إيجابية مضمونة الربح وتم تحويل المبلغ في حساب بنك (أ) تابع لاحد زملائه باسم: شخص (ب) تاريخ الحوالة: 9 -6 - 2018 المبلغ المحول: (2,500) ريال كان يستخدم الرقم: (- -) بعدها صادف بعدها إجازة عيد رمضان بعد الإجازة لم يتم ارسال أي توصيات وعندما اتواصل معه يتعذر بانه ليس متفرغ في هذه الفترة وفي تاريخ 13 -2 -2019 تواصل معي وأرسل توصيه سهم شركة (ج) سعر تم الشراء على دفعات تفاصيل شراء شركة (ج) 1 - تم على محفظتكم (- -) شراء شركة (ج) 1,650 سهم. 2 - تم على محفظتكم (- -) شراء شركة (ج) (1,400) سهم. 3 - تم على محفظتكم (- -) شراء شركة (ج) (2,470) سهم. مجموع عدد الأسهم (5,520) وفي تاريخ 20 -2 -2019 تواصل معي وقال بأنه يريد مبلغ آخر (3,500) ريال فرفضت التحويل له لأنه لم يتحقق أي مكسب وقال اعتبرها دين سوف يتم ارجاع رفضت مره أخرى قال بأنه محتاج وبأنه في حيره ويريد أي مبلغ لو (1,000) ريال تم تحويل المبلغ على حسابه الخاص في البنك (ب) باسم: المدعى عليه تاريخ الحوالة: 21 -2 -2019. وتم التعليق في السهم لمدة 6 شهور وتحققت الخسارة الأولى وعندما تم التواصل معه في تاريخ 6 -8 -2019 قال أن أبدل السهم بآخر وسوف يتم تعويض الخسارة الأولى إذا تم تبديل السهم بآخر وبأنه سوف يتحمل الخسارة إذا لم يتحقق الربح تم البيع أسهم شركة (ج) وشراء أسهم في شركة (د). تفاصيل بيع شركة (ج) 1 - تم على محفظتكم بيع شركة (ج) (1,650) سهم. 2 - تم على محفظتكم بيع شركة (ج) (3,870) سهم. اجمالي الأسهم التي تم بيعها (5,520) سهم. تفاصيل شراء سهم شركة (د) 1 - تم على محفظتكم شراء شركة (د) (330) سهم. 2 - تم على محفظتكم

شراء شركة (د) (705) سهم. 3 - تم على محفظتكم شراء شركة (د) (75) سهم. اجمالي الأسهم: (1,110) سهم. وذكرت له كم سعر إيقاف الخسارة وقال لي لا يوجد إيقاف تحقيق الربح مضمون (100٪) و اذا كان في خساره هو يتحملها قالها (خسارتك في وجهي) هذا آخر تواصل بيني وبينه بعدها أغلق جواله وبعد فتره حذف معرف تويتر. المستندات: بعض الصور من المحادثات والاتفاق بين المدعي عليه الطلبات: استرداد مبلغ الاشتراك (3,500) ريال تحمل الخسارة في شركة (ج) وقدرها (21,586.99) ريال شركة (د) لازالت لم يتم البيع إلى تاريخ اليوم فقط تم تحويل الأسهم من محفظة بنك (ج) إلى محفظة بنك (أ)".

وفي تاريخ 1444/04/05هـ تم تزويد المدعى عليه بنسخة من صحيفة الدعوى مع طلب جوابه، فوردت الدائرة مذكرة جوابية منه في تاريخ 1444/04/30هـ، جاء فيها ما نصه: "أقام المدعى الدعوى الماثلة على سند من القول أنه تم طرح تغريده من صاحب المعرف في تويتر تفيد بوجود عروض وتمويل وخصم على عمليات التداول لمن يفتح حساب في شركة (أ) عن طريق شخص (أ) وأضاف المدعى أنه أخبر صاحب المعرف سالف الذكر أنه من المتعاملين مع تلك الشركة المعلن عنها وأنه جرى بين مالك المعرف والمدعى اتفاق بشان تقديم استشارات وتوصيات مقابل مبلغ اشتراك قدره (2,500) ريال لتقديم المشورة وإدارة المحفظة المالية وحصل المدعى من صاحب المعرف على رقم حساب يتم التحويل عليه في البنك (أ) وذكر وأكد أن الحساب يخص شخص أخر وبناء عليه جرت بينهما المعاملات والمشورات أذا المدعى يعلم جيدا أن صاحب الحساب الخاص بالمعرف على رقم التواصل الاجتماعي تويتر هو شخص آخر وليس المدعى عليه وكذا أيضا يعلم أن اسم رقم الحساب البنكي الذي حول عليه المبلغ المدعى به ليس هو صاحب تويتر بإقراره بذلك بالإضافة إلى أنه من وصف نفسه برجل يعمل في هذه الأمور المالية ومن ثم وجب عليه أن يكون مطلع على المعاملات المشبوه فإذا تجاوز وغض الطرف عليه أن يتحمل تبعات إهماله والمفرط أولى بالخسارة. وعليه ندفع الدعوى بما يلي: أولاً: عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة: المدعى يعلم من تعامل معه وهو يدعى شخص (أ) ويعلم أن رقم الحساب الذى قام بالتحويل عليه حساب شخص آخر وليس له علاقة بالمعاملات بينه وبين صاحب المعرف على تويتر والأكثر من ذلك أن المدعى عليه ليس هذا رقم هاتفه ولا يعلم عن ذلك الحساب في موقع تويتر شيء ثانياً: المدعى عليه مقيم ذو عيال كثر وليس لديه دخل منتظم وجد في حسابه مبلغ من المال اعتقد أن أهل الخير قد اودعوه له للتفريج عنه وعن عياله في أيام مباركات بداية شهر رمضان، نعم وجد في الحساب المبلغ الذي يقول به المدعى ولم يعلم أنه نتاج اتفاقات بينه وبين آخر فهل هو ملتزم بتتبع ما يرزقه الله ثالثا: المدعى لم يقدم بينة قاطعة تربط المدعى عليه والحساب الخاص بتوتير وكان في إمكانه مخاطبة شركة تويتر والحصول منها على معلومات صاحب الحساب لتقديمه إلى عدالة المحكمة ولكن لم يفعل، فهل المدعى عليه ملزم بإثبات دعوى المدعى ؟؟؟؟؟ ولكنه طمع المال أعمى ناظريه عن النظر إلى الحقيقة الواضحة الكل يعلم القاصي والداني في كل إرجاء المعمورة ما يحدث في الحسابات المزيفة الدول عانت منها، فهل من المتصور عقلا ومنطقا أن يسلم منها الإفراد المفرط أولى بخسارته، هذا مبدئ شرعي يجب إعماله في هذه الدعوى والله المستعان وعليه يلتمس المدعى عليه من عدالة هيئتكم الموقرة الزام المدعى بتقديم بينة واضحة وصريحة تفيد أن المدعى عليه مالك المعرف (- -) أو أن يقدم ما يفيد أن المدعى عليه الشخص الذى تواصل معه بشان ما يزعم من

اتفاقات حيث أن صور المحادثات الإلكترونية ظاهر منها أن الحساب مزيف وأن الشخص الذى صورته على صدر هذا الحساب شخصية كرتونية دليلا قاطعا على زيف الحساب لكل ذلك يلتمس المدعى عليه رد الدعوى وإلزام رافعها بالمصروفات القضائية".

وفي تاريخ 1444/05/11هـ تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابه.

وفي التاريخ ذاته (1444/05/11هـ) وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعي، جاء فيها ما نصه: "أنكر المدعى عليه الدعوى الماثلة بأن ليس له صله بالحساب تويتر الحساب (- -) كيف ينكر ارتباطه بالحساب وعليه قضية سابقه مرتبطة بالحساب وبحسب ما تم إعلانه من الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية بأن صاحب الحساب هو المدعى عليه وهذا نص ما تم نشره في الإعلان تعلن الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية عن صدور قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية القطعي، وذلك في الدعوى المقامة من النيابة العامة (والمحالة لها من هيئة السوق المالية) ضد/ المدعى عليه، وقد انتهى منطوق القرار بإدانة المذكور بمخالفة المادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية، والمادتين (الخامسة) و(السابعة عشرة) من لائحة أعمال الأوراق المالية، لممارسته عملاً من أعمال الأوراق المالية المتمثل في نشاط (تقديم المشورة) من خلال تقديم التوصيات على أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية والإعلان عنها من خلال الحساب (- -) على موقع التواصل الاجتماعي (توتير)، وذلك مقابل مبالغ مالية تحول على حسابه البنكي، دون الحصول على ترخيص من هيئة السوق المالية، وتضمن القرار إيقاع عدد من العقوبات عليه؛ وفقاً للتفصيل الآتي: 1 - غرامة مالية قدرها (10,000) عشرة آلاف ريال، لمخالفته المادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية، والمادة (الخامسة) من لائحة أعمال الأوراق المالية. 2 -غرامة مالية قدرها (10,000) عشرة آلاف ريال، لمخالفته المادة (السابعة عشرة) من لائحة أعمال الأوراق المالية كذلك، يحق لمن أبرم اتفاقاً أو عقداً مع المدان في شأن هذه المخالفات أن يرفع دعوى إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، للمطالبة بفسخ الاتفاق أو العقد واسترداد أي أموال أو ممتلكات أخرى دفعها أو حولها بموجب الاتفاق أو العقد بحسب ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (الستين) من نظام السوق المالية، على أن يسبق ذلك تقديم شكوى إلى الهيئة في هذا الشأن وذلك على الرابط التالي (رابط تقديم شكوى).. هذا رابط ما تم نشره إعلان من الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية عن صدور قرار لجنة الاستئناف بإدانة مخالف لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية نشرت هذا الإعلان بعد التأكد التام بصله حساب توتير (- -)) بالمدعي عليه وبعد التأكد تم نشر الإعلان. المدعي عليه ذكر في التغريدة (يقله من طرف شخص (ج)) ما هو التفسير لما ذكره يقله من طرف شخص (ج) أي بانه لديه ارتباط بشخص (أ) (عند فتح المحفظة هديه عيديه من أخوكم يقله من طرف شخص (ج) ويبشر بسعده) هذا يعني بأن هو صاحب الحساب كان المدعي عليه يستخدم أرقام أخرى. • المدعي عليه هو من أرسل رقم حساب بنك (أ) الذي تمت حواله (2,500) ريال إذا كان هو من أرسل رقم الحساب وذكر شخص (أ) هذا يعني بانه له علاقة تربطه بهم. المدعي عليه لم يذكر الحوالة التي تمت إلى الحساب الخاص به في البنك (ب) (1,000) ريال لماذا تم تجاهلها (لم يجد لها أي تبرير) هذه الحوالة لم تكن في شهر رمضان. وعليه يتم الرد بما يلي بحسب كل نقطه: أولا: استمرار الدعوى لأن صاحب حساب

معرف تويتر (- -) مرتبط بالمدعى عليه: لأن المدعى عليه لديه قضية سابقة وتم الإعلان من قبل الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية وبناء على الإعلان تم رفع الدعوى لان معلومات الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية الخاصة بالقضية السابقة مؤكده ثانيا: المدعى عليه ذكر بأنه وجد المبلغ في حسابه هل هي من الصدف أن تكون اتفاقيات مع أشخاص وتتم حوالات إلى حساباتك من دون أن تعلم بهذا الامر والمدعي ينفي ارتباطه بالحسابات هل حساب بنك (ب) لشخص آخر وليس لك صله به بعد إعلان الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية تم البحث في تويتر وجدت أحد الأشخاص يحذر منك. كنت تستخدم حسابات أخرى لكيلا يتم التوصل لك وأرسلت حساب خاص بك في بنك (ب) ولكن بفضل الله ثم الجهات المختصة تم التوصل إليك. ثالثا: المدعى رفع الدعوى بعد أن شاهد الإعلان المذكور أعلاه وبأنه يحق لكل شخص أبرم اتفاق برفع دعوى على صاحب حساب معرف تويتر (- -) لذلك تم رفع الدعوى ضد المدعى عليه يذكر المدعى عليه في النقطة الثالثة اقتباس لما كتبه 'يلتمس المدعى عليه من عدالة هيئتكم الموقرة الزام المدعى بتقديم بينة واضحة وصريحة تفيد ان المدعى عليه مالك المعرف أو أن يقدم ما يفيد ان المدعى عليه الشخص الذى تواصل معه بشان ما يزعم من اتفاقات حيث ان صور المحادثات الالكترونية ظاهر منها ان الحساب مزيف وان الشخص الذى صورته على صدر هذا الحساب شخصية كرتونية دليلا قاطعا على زيف الحساب' هل يعقل بان الأمانة العامة للجان الفصل في منازعات الأوراق المالية تنشر اعلان على حساب مزيف من غير التأكد من معلومات صاحب الحساب. • ملاحظه تم اغلاق الحساب نهائيا من تويتر بعد الإعلان المنشور وعليه اطلب من سعادتكم باتخاذ الإجراءات النظامية والقانونية اتجاه المدعي عليه" (وأرفق ما يستشهد به)

وفي تاريخ 1444/05/13هـ تم تزويد المدعى عليه بنسخة من هذه المذكرة مع طلب جوابه، فوردت الدائرة مذكرة جوابية منه في تاريخ 1444/05/18هـ، جاء فيها ما نصه: "سبق وان تقدمنا لعدالتكم بمذكرة دفاعا نصمم على ما فيه ونجعلها أساسا لدفاعنا ونوجز في هذه المذكرة الالحاقية ردا على ما تقدم به المدعى في مذكرته الأخيرة. استند المدعي في مذكرته على ان المدعى عليه هو المسئول عن كل ما حدث له في تعاملاته في سوق المال بناء على المشورة المقدمة اليه حسب زعمه من المدعى عليه على سند من القول بأن المدعى عليه له سابقة قضائية في هذا الشأن وغرم بسببها وهذا كلام غير عادل وغير منطقي لأنه ذراً للرماد في العيون لأنه لو اطلع على مجريات الدعوى ومحاضر الضبط فيها لتبين له أن المدعى قدم دفاعا لو تحقق لتبين وجه الحق ولتبين لمصدر ذلك القرار أن المدعى عليه لا علاقة له مطلقا بذلك الحساب والأكثر من ذلك أن المدعى عليه أرشد إلى من يقوم على مباشرة ذلك الحساب دون علم منه الا أن اللجنة مصدرة القرار ضد المدعى عليه لم ترد على هذا الدفاع وغضت الطرف عنه على طريقة خذوه فغلوه، نعم الحساب باسم المدعى عليه ولكن ألحق به ظلما وعدوان ولا علاقة له بتلك الأمور الخاصة بالمعاملات المالية، يضاف إلى ذلك أن المدعى طالما هو يعلم أن صاحب الحساب أياً كان هذا الشخص مشكوك في أمره فلماذا تعامل مع الحساب المزعوم ؟!! الا يعد ذلك اهمالا منه وتفريطاً يسأل عنه، يضاف إلى ما سلف لم يقدم المدعى في هذه الدعوى ماهية المشورات المقدمة اليه من المدعى عليه وكيف كانت هذه المشورات هي السبب فيما لحق به من خسارة وظاهر الأوراق المقدمة من المدعى يفيد أن المدعى عليه صاحب الحساب أياً من كان هذا الشخص لم

يفرض عليه اتجاه معين ولكن كان يعطيه طرق وله حرية التصرف في اختياره. أي لم يكن المدعى مجبراً على سلوك الدرب الذي يوجه إليه المدعى عليه - أيا كان – وآية ذلك ان المدعى ذكر في دعواه أنه كان له تعاملات مالية في الشركة التي بها معاملاته المالية ولم يثبت في الأوراق المقدمة من المدعى أن المدعى عليه أصدر اليه توصيات شراء او بيع أو احتفاظ بالأوراق الخاصة به ومن ثم من العدالة الأخذ بأقوال أيا كانت. يضاف إلى ما سبق لم يثبت مطلقا أن المدعى عليه أو الحساب المزعوم عمل في الاستشارات المالية بعد القضية المقول بها في هذه الأوراق الا يقطع ذلك بأن المدعى عليه اتخذ من الإجراءات ما حال بينه وبين الشخص الذي استخدم اسمه وحسابات على تويتر لكل ذلك يلتمس المدعى عليه من عدالة اللجنة الموقرة رد الدعوى".

وفي ضوء ما سبق، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرارٍ فيها.

الأسباب

حيث إنَّ المدعي يهدف من دعواه إلى إلزام المدعى عليه بإعادة المبلغ الذي سلمه إليه مقابل توصيات خاصة على أسهم شركات مدرجة في السوق المالية السعودية، فإنَّ هذه الدعوى تُعَدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة المقرر بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبيَّن للدائرة أن دعوى المدعي تتمثل في أنه تعرف على المدعى عليه من خلال أحد مواقع شبكات التواصل الاجتماعي (تويتر) بالمعرف (- -)، بعد أن قدم المدعى عليه نفسه كمستشار في أسواق المال، وأنه تحصل على توصيات خاصة من المدعى عليه تتعلق بأسهم في السوق المالية السعودية وتم تحويل مبلغ قدره ألفان وخمسمئة (2,500) ريال في حساب تابع لأحد زملائه لدى بنك (أ)، وقام المدعي بالتداول بناءً عليها فلحقته خسارة تبلغ واحداً وعشرين ألفاً وخمسمئة وستة وثمانين ريالاً وتسعاً وتسعين هللة (21,586 /99)، مستشهداً في دعواه بسابقة صدر في شأنها قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية القاضي بإدانة المدعى عليه بمخالفة المادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية، والمادتين (الخامسة) و(السابعة عشرة) من لائحة أعمال الأوراق المالية؛ لممارسته عملاً من أعمال الأوراق المالية يتمثل في نشاط (تقديم المشورة) من خلال تقديم التوصيات على أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية والإعلان عنها من خلال الحساب (- -) على موقع التواصل الاجتماعي (توتير)، ويطالب بإلزام المدعى عليه بالتعويض عما لحقه من خسارة، واسترداد مبلغ الاشتراك، ودفع المدعى عليه برد الدعوى لإقامتها على غير ذي صفة، وبعدم صحة ما يدعيه المدعي في مواجهته، وطالب بإلزام المدعي بدفع المصروفات القضائية، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وحيث إنه باطلاع الدائرة على قرار لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المؤيد لقرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية القاضي بإدانة المدعى عليه بمخالفة أحكام المادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية، والمادتين (الخامسة) و(السابعة عشرة) من لائحة أعمال الأوراق المالية؛ لممارسته عملاً من أعمال الأوراق المالية يتمثل في نشاط (تقديم المشورة) من

خلال تقديم التوصيات على أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية والإعلان عنها من خلال الحساب (- -) على موقع التواصل الاجتماعي (توتير)، مما يثبت معه للدائرة أن المعرف (- -) على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) عائد للمدعى عليه.

وحيث إنه باطلاع الدائرة على المستندات المرافقة لصحيفة الدعوى، تبيَّن لها وجود محادثات بين طرفي هذه الدعوى تمت عن طريق الموقع الإلكتروني لشبكة التواصل الاجتماعي (تويتر) من خلال المعرف (- -)، اتفق فيها المدعي مع المدعى عليه على دفع رسوم اشتراك تبلغ (2,500) ريال، مقابل تقديم توصيات خاصة في السوق المالية السعودية، وتضمنت المحادثات توصيات من المدعى عليه بالدخول في سهم شركة (د)، وسهم شركة (هـ)، وسهم شركة (ج) والاستمرار في سهم شركة (ب).

وحيث إنه باطلاع الدائرة على ما قدمه المدعي من صورة لحوالة بنكية، بمبلغ قدره ألفان وخمسمئة (2,500) ريال، يستشهد بها المدعي على تحويل المقابل النقدي للتوصيات التي حصل عليها من قبل المدعى عليه، ثبت للدائرة أن تحويل هذا المبلغ تم في تاريخ متزامن مع تواريخ المحادثات المنسوبة إلى المدعى عليه، وحيث إنه بمواجهة المدعى عليه بذلك دفع بأنه "ليس لديه دخل منتظم وجد في حسابه مبلغ من المال اعتقد أن أهل الخير قد أودعوه له للتفريج عنه وعن عياله في أيام مباركات بداية شهر رمضان، نعم وجد في الحساب المبلغ الذي يقول به المدعى ولم يعلم أنه نتاج اتفاقات بينه وبين آخر فهل هو ملتزم بتتبع ما يرزقه الله"، وحيث لم يقدِّم المدعى عليه مبرراً معتبراً لإيداع المبلغ في حسابه، الأمر يثبت معه صحة ما يدعيه المدعي من أن تسليم المبلغ محل الدعوى كان مقابل الحصول على توصيات خاصة في السوق المالية السعودية.

وحيث ثبت لدى الدائرة مما تقدم ممارسة المدعى عليه عملاً من أعمال الأوراق المالية، دون أن يكون مرخصاً له في ذلك أو مستثنى من متطلبات الترخيص، مخالفاً بذلك المادة (الحادية والثلاثين) - قبل تعديلها - من نظام السوق المالية، التي تنص على أن "يقتصر عمل الوساطة على من يكون حاصلاً على ترخيص ساري المفعول، ويعمل وكيلاً لشركة مساهمة مرخص لها بممارسة أعمال الوساطة، مالم يكن ذلك الشخص قد استثني من تلك المتطلبات حسب الفقرة (ج) من المادة الثانية والثلاثين"، والمادة (الخامسة) من لائحة أعمال الأوراق المالية - قبل تعديلها - التي تنص على أنه "يحظر على أي شخص ممارسة أعمال الأوراق المالية في المملكة ما لم يكن: 1) شخصاً مرخصاً له من الهيئة. 2) أو شخصاً مستثنى وفقاً للملحق (1) من هذه اللائحة".

وحيث إن الفقرة (ب) من المادة (الستين) من نظام السوق المالية تنص على أنه "يقع باطلاً أي اتفاق أو عقد يتم إبرامه بشأن صفقة تتعلق بالأوراق المالية بالمخالفة لأحكام المادة (الحادية والثلاثين) من هذا النظام ولا يحق للوسيط المخالف الاحتجاج بالاتفاق أو العقد في مواجهة الطرف الآخر، ويجوز للطرف الآخر أن يطلب فسخ الاتفاق أو العقد واسترداد أي أموال أو ممتلكات أخرى يكون قد دفعها أو حولها بموجب الاتفاق أو العقد، بشرط أن يقوم بإعادة الأموال أو الممتلكات الأخرى التي تلقاها بموجب الاتفاق أو العقد، وتختص الدائرة بالدعاوى المرفوعة بناء على هذه المادة"، فإن الاتفاق المبرم بين المدعي والمدعى عليه يكون باطلاً.

وحيث إن الثابت لدى الدائرة أن المدعي سلم إلى المدعى عليه مبلغاً قدره ألفان وخمسمئة (2,500) ريال، ولم يثبت لها خلاف ذلك، فإن المدعى عليه ملزم برد هذا المبلغ إلى المدعي.

وأما فيما يتعلق بمطالبة المدعي إلزام المدعى عليه بأن يعيد إليه مبلغ الـ (3,500) ريال التي سلمها إليه، فإنه بحسب دعوى المدعي فإن مبلغ الـ (1,000) ريال التي حولها إلى حساب المدعى عليه الشخصي لدى بنك (ب) كانت قرضاً، وحيث حددت المادة (الثلاثون) من نظام السوق المالية اختصاصات اللجنة في الفصل في المنازعات المتعلقة بأحكام النظام ولوائحه ولوائح الهيئة والسوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة وقواعدها وتعليماتها، وحيث إن الاختصاص الولائي من النظام العام، وعلى اللجنة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أي من الخصوم، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى أن مطالبة المدعي هذه تخرج عن اختصاصها.

وأما ما طالب به المدعي من إلزام المدعى عليه بتعويضه عن الخسارة التي مني بها نتيجة توصياته، فيجاب عن ذلك بأن الفقرة (ب) من المادة (الستين) من نظام السوق المالية التي تحكم ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص، حصرت الأثر في إبطال الاتفاق أو العقد مع استرداد أي أموال أو ممتلكات أخرى تم دفعها أو تحويلها بموجب الاتفاق أو العقد، الأمر الذي يترتب عليه الالتفات عن هذا الطلب.

وأما باقي الطلبات والدفوع، فإن الدائرة ترى أنها غير منتجة، مما يتعين معه الالتفات عنها.

ولما تقدَّمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قرَرت الدائرة الآتي:

أولاً: بطلان الاتفاق المبرم بين المدعي والمدعى عليه.

ثانياً: إلزام المدعى عليه بأن يعيد إلى المدعي مبلغاً قدره ألفان وخمسمئة (2,500) ريال.

ثالثاً: عدم الاختصاص بنظر الدعوى فيما يتعلق بالمطالبة بمبلغ القرض وقدره ألف (1,000) ريال.

رابعاً: رفض ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.